الأمم المتحدة

A S

Distr.
GENERAL

~~A/35/149~~
S/14289
8 December 1980
ARABIC
ORIGINAL: ARABIC/ENGLISH

الجمعية العامة
مجلس الأمن

الجمعية العامة
الدورة الخامسة والثلاثون
البنود ٢٤ و ٢٦ و ٥٠ من جدول الأعمال
قضية فلسطين
الحالة في الشرق الأوسط
استعراض تنفيذ الاعلان الخاص بتعزيز الأمن الدولي

مجلس الأمن
السنة الخامسة والثلاثون

مذكرة شفوية مؤرخة في ٤ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٠ وموجهة
الى الأمين العام من الممثل الدائم للأردن لدى الأمم المتحدة

يهدي الوفد الدائم للمملكة الأردنية الهاشمية لدى الأمم المتحدة تحياته الى الأمين العام للأمم المتحدة ويتشرف بأن يرسل اليه ، نظرا لأن الأردن استضاف مؤتمر القمة العربي الحادي عشر المنعقد في عمان ، عاصمة المملكة الأردنية الهاشمية ، اثناء الفترة من ٢٥ الى ٢٧ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٠ ، النص الكامل للبيان الختامي الصادر عن رؤساء دول البلدان التالية في ختام المؤتمر المذكور :

١ — الأردن
٢ — الامارات العربية المتحدة
٣ — البحرين
٤ — تونس
٥ — جيبوتي
٦ — السودان
٧ — الصومال
٨ — العراق
٩ — عمان
١٠ — قطر

١١ - الكويت
١٢ - المغرب
١٣ - المملكة العربية السعودية
١٤ - موريتانيا
١٥ - اليمن

ونظرا الى أهمية البيان الختامي المرفق ، فسنكون ممتنّين كل الامتنان لو تكرمتم بتعميمه بوصفه وثيقة رسمية من وثائق الجمعية العامة تحت البنود ٢٤ و ٢٦ و ٥٠ من جدول الأعمال ، ومن وثائق مجلس الأمن .

مرفـــــق

النص الكامل للبيان الختامي لمؤتمر القمة العربي الحادى عشر المنعقد
في عمان في الفترة من ٢٥ الى ٢٧ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٠

بناء على القرار السادس من قرارات مؤتمر القمة العربي العاشر المنعقد في تونس خـــلال الفترة من ٣٠ ذى الحجة ١٣٩٩ هجرية الى ٢ محرم ١٤٠٠ هجرية ، الموافق ٢٠ الـــى ٢٢ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٧٩ ، استضاف جلالة الملك حسين بن طلال ، ملك المملكـــة الأردنيـــة الهاشمية مؤتمر القمة العربي الحادى عشر في مدينة عمان ، عاصمة المملكة الأردنيـة الهاشميـــة ، خلال الفترة من ١٨ الى ٢٠ محرم ١٤٠١ هجرية ، الموافق ٢٥ — ٢٧ تشرين الثانـي/نوفمـبر ١٩٨٠ .

وانطلاقا من الالتزام بالمسؤولية القومية ، بضرورة مواصلة العمل العربي المشـــترك الجاد ، لمواجهة الأخطار والتحديات ، التي تستهدف الأمة العربية ، وايمانا بأن المواجهة القادرة الفعالة ، لا تكون الا على أساس جمع الكلمة ، وتجاوز الخلافات وازالة عوامل الانقسام ، وصولا الى وحدة الصف العربي ، فقد تدارس القادة العرب ، المجتمعون في عمان ، الوضع العربي الراهـن والتطـورات السياسية والعسكرية والاقتصادية ، التي طرأت على الساحتين العربية والدولية منذ انعقاد مؤتمـر القمة العربي العاشر في تونس ، وبحثوا النزاع العربي الصهيوني واستعرضوا تطوراته ، واتخـــذوا قرارات سياسية وعسكرية واقتصادية تهدف الى تعزيز قدرة العرب وبناء قوتهم الذاتية في جميـــع هذه المجالات .

وأكد القادة العرب تمسكهم بقرارات قمتي بغداد وتونس ، وخاصة ما يتعلق منهـا بقضيـة فلسطين ، باعتبارها جوهر الصراع العربي مع العدو الاسرائيلي ، وان المسؤولية القومية عنها تلـزم العرب جميعا بالعمل والنضال من أجل التصدى للخطر الصهيوني ، الذى يهدد وجود هذه الأمة .

كما شدد المؤتمر على ان تحرير القدس العربية هو واجب والتزام قومي ، وأعلن رفض جميـــع الاجراءات التي قامت بها اسرائيل ، وطالب كافة دول العالم باتخاذ مواقف واضحة ومحـددة فـــي مقاومة الاجراءات الاسرائيلية ، وقرر قطع جميع العلاقات مع أية دولة تعترف بالقدس عاصمة لاسرائيـــل أو تنقل سفارتها اليها .

وأكد القادة العرب تصميمهم على مواصلة مساندة منظمة التحرير الفلسطينية ، بوصفها الممثل الشرعي الوحيد ، للشعب الفلسطيني ، من أجل استعادة كافة حقوق الشعب الفلسطيني ، بما فيها حقه في تقرير مصيره واقامة دولته المستقلة على أرضه ، كما أكدوا دعم استقلالية المنظمـــة وحريـــة ارادتها ، كما حيا المؤتمر صمود الشعب الفلسطيني في الأرض الفلسطينية المحتلة وتضحياتـــــه البطولية ومقاومته الباسلة بالاصرار على التصدى للاحتلال الاسرائيلي ، مما يعطي الدليل تلو الدليل للعالم كله على صمود هذا الشعب وتصميمه على انتزاع حقـه .

وأكد المؤتمر حق الشعب العربي الفلسطيني ممثلا بمنظمة التحرير الفلسطينية ، الممثل الشرعي الوحيد لهذا الشعب ، في العودة الى أرضه وتقرير مصيره بنفسه واقامة الدولة الفلسطينية المستقلة فوق ترابه الوطني ، مشيرا الى أن منظمة التحرير الفلسطينية هي الوحيدة صاحبة الحق ، في ممارسة مسؤوليات معالجة مستقبل الشعب الفلسطيني .

كما أكد المؤتمر ان قرار مجلس الأمن رقم (٢٤٢) لا يتفق مع الحقوق العربية ، ولا يشكل أساسا صالحا لحل أزمة الشرق الأوسط ، وخاصة قضية فلسطين .

وأعاد القادة العرب تأكيد رفضهم لاتفاقات كامب دافيد التي أوقعت القيادة المصرية في شرك التآمر على الأمة العربية وقضيتها المصيرية ، واستهدفت تمزيق وحدة العرب وتضامنهم ، وأخرجت النظام المصرى من الصف العربي ، وقادته الى التفاوض مع العدو الاسرائيلي وتوقيع معاهدة سلام منفردة معه ، متحديا ارادة الشعب المصرى ، ومتجاهلا دوره القومي أو انتماءه العربي الأصيل ، وأكدوا عزمهم على مجابهة تلك الاتفاقات واسقاطها ، وازالة آثارها وتدعيم اجراءات مقاطعة النظام المصرى ، وفق نص مقررات مؤتمرى قمة بغداد وتونس ، وتوجه المؤتمر بتحية تضامن الى الشعب العربي المصرى الشقيق الذى يشكل جزءا هاما من أمتنا العربية ، ولا ينفصل نضاله عن نضال سائر العرب ، وأعرب عن أمله في أن يتمكن من التغلب على الظروف التي أبعدته عن أشقائه ، ليعود الى المشاركة الأخوية البنّاءة ، في مستقبل الأمة العربية .

وقد بحث المؤتمر باهتمام بالغ النزاع القائم بين العراق الشقيق وايران .

وانطلاقا من مبادئ التضامن العربي ، وحفاظا على العلاقات الأخوية بين الدول العربية والاسلامية وحشد طاقاتها لمساندة الكفاح الذى تخوضه الأمة العربية ضد العدو الصهيوني ، فان المؤتمر :

يدعو الطرفين الى وقف اطلاق النار فورا وحل النزاع بالطرق السلمية ، ويؤيد المؤتمر حقوق العراق المشروعة في أرضه ومياهه ، وفقا للاتفاقيات الدولية المعقودة بين البلدين ، كما يرحب المؤتمر بتجاوب العراق مع المناشدة الصادرة عن المؤتمر الاسلامي والأمم المتحدة ودول عدم الانحياز لوقف اطلاق النار ، ومع المساعي الحميدة لحل النزاع عن طريق المفاوضات ، ويناشد المؤتمر ايران الى الاستجابة لمثل هذا الموقف .

كما يناشد المؤتمر الجانبين الالتزام المتبادل بمبادئ عدم التدخل في الشؤون الداخلية ، واحترام الحقوق والسيادة واقامة علاقات حسن جوار وطيدة بينهما ، وأن تكون هذه المبادئ أساسا للعلاقات بين البلاد العربية وايران .

وأعرب المؤتمر عن ادانته الكاملة للعدوان الاسرائيلي المستمر على لبنان الشقيق ، هذا العدوان الذى يشكل تحديا لكرامة المجتمع الدولي ، وأعلن تضامنه المطلق مع الشعب اللبناني الشقيق ، ومناشدته جميع الأطراف في لبنان دعم شرعية الدولة ، وذلك حفاظا على سيادة لبنان ووحدة أراضيه ، كما أكد المؤتمر قرارات مؤتمر القمة العاشر في تونس الهادفة الى اعادة إعمار لبنان .

واستعرض المؤتمر العلاقات العربية بدول العالم ، وأكد على ضرورة توثيق الروابط والعلاقات بالدول الاسلامية ، ومنظمة المؤتمر الاسلامي ، وكذلك تعزيز دور حركة عدم الانحياز والتعاون مع دول هذه المجموعة ومع مجموعة دول امريكا اللاتينية ، كما أكد على ضرورة دعم التضامن مع منظمة الوحدة الافريقية ، ودول القارة الافريقية وتدعيم التعاون العربي الافريقي ، وزيادة توثيق الصلات والعلاقات بما يخدم المصالح العربية الافريقية ، ويدعم النضال العادل لشعوب القارة الافريقية ضد التمييز العنصرى والتدخل الأجنبي .

كما أكد عزم الدول العربية على مواصلة الحوار العربي الأوروبي بما يخدم المصالح المشتركة ، ويحقق المزيد من التفهم لعدالة المطالب العربية وبخاصة قضية فلسطين .

كما أكد ضرورة العمل من أجل استمرار تأييد ودعم مجموعة الدول الاشتراكية للحق العربي ، وتعزيز التعاون مع هذه المجموعة بما يحقق المصالح المشتركة ويؤدى الى زيادة وتطوير دعم هذه الدول للحق العربي بصورة تزيد من قدرات الصمود العربي .

وقرر المؤتمر الاستمرار في العمل في نطاق الأمم المتحدة ووكالاتها المتخصصة وفي مؤسسات مؤتمرات المنظمات الدولية ، على تنسيق المواقف العربية وتحقيق التعاون وفق أهداف ومبادئ برنامج العمل العربي المشترك ، والسياسات التي تقررها مؤسسات جامعة الدول العربية .

وأكد المؤتمر ضرورة استمرار الاتصالات مع حاضرة الفاتيكان ومع المقامات والمؤسسات الدينية المسيحية لضمان وقوفها الى جانب اعادة السيادة العربية الكاملة على القدس .

وأدان المؤتمر استمرار حكومة الولايات المتحدة الأمريكية في تأييد اسرائيل ودعمها سياسيا وعسكريا واقتصاديا ، مما مكّنها من تكريس الاحتلال وانكار الحقوق الشرعية للشعب الفلسطيني ، وتجاهل القرارات الدولية والاستمرار في ممارسة العدوان والتوسع والاستعمار الاستيطاني ، كما أدان المؤتمر موقف حكومة الولايات المتحدة الأمريكية العدائي من منظمة التحرير الفلسطينية وانكار حقها في تمثيل الشعب العربي الفلسطيني ، والصاق صفة الارهاب بها .

واذ عبّر القادة العرب عن قلقهم الشديد من استمرار الخلاف والانقسام في الصف العربي في ظرف يستوجب وقفة جادة حازمة لتوحيد الكلمة وحشد الطاقات ، لمجابهة التحديات التي تواجه الأمة العربية ، فانهم يدعون الى تسوية الخلافات الطارئة على الساحة العربية ، وبروح من الحس القومي الصادق والايمان بوحدة الهدف والمصير ، وفي اطار نصوص ميثاق التضامن العربي الصادر عن مؤتمر القمة ، في الدار البيضاء عام ١٩٦٥ .

وفي المجال الاقتصادى ، بحث المؤتمر التحديات الاقتصادية والاجتماعية التي تواجهها الأمة العربية ، ويؤكد ان مواجهة هذه التحديات لا يمكن أن تتم إلا من خلال جهد عربي فعّال مشترك وفي اطار رؤية قومية شمولية .

وفي هذا الاطار ، صادق المؤتمر على وثيقة استراتيجية العمل الاقتصادى العربي المشترك حتى عام ٢٠٠٠ ، التي تمثل نقطة تحول تاريخي في المسيرة الاقتصادية العربية ، بحكم انطلاقها

من أهداف الوحدة والتنمية والتحرر والتكامل العربي ، واعتمادها المدخل التخطيطي القومي بالنسبة للقطاع الاقتصادى المشترك ، والمدخل الانمائي للتكامل الانتاجي كمنهجية لتنظيم وتنمية الموارد العربية في القطاع المشترك وترشيد استخدامها . ويعرب المؤتمر عن قناعته ان الأمن القومي يستلزم وجود قاعدة اقتصادية صلبة لا توفّرها سوى التنمية القومية الشاملة ، وبالمقابل فان الأمن يوفّر السياج الواقي للمنجزات الانمائية ، ويؤمن المؤتمر ان كل قطر عربي يمثل العمق الاستراتيجي للأقطار العربية الأخرى مما يستوجب التصدى المشترك لجميع التحديات والمخاطر . وفي الوقت الذى يعبّر المؤتمر عن تقديره للانجازات الكبيرة المحققة في حقل التنمية القطرية ، فهو يثق في الوقت نفسه بأن تكثيف الجهد القومي يعطي الجهود القطرية دفعا ودعما حين توضع ضمن اطار الرؤية الواضحة للمصالح المشتركة . وانطلاقا من ايمان المؤتمر بأن الانسان العربي هو هدف التنمية وأداتها ، فقد احتل البعد الانساني للتنمية الأولوية في الاستراتيجية الاقتصادية العربية ، لضمان رفع مستوى الأداء الاقتصادى للانسان العربي ، وتطوير خبراته ومهارته واكتسابه القدرة التقنية ، مع التمسك بالشخصية الحضارية الأصيلة للمجتمع العربي . ويعبّر المؤتمر عن ايمانه بأن التكامل الاقتصادى العربي قد أصبح اليوم أكثر الحاحا لكونه ضرورة قومية وموضوعية تستلزمها المرحلة الراهنة والمتغيرات المستجدة في الوطن العربي .

وفي اطار هذه الاستراتيجية ، أقر المجلس مشروع عقد التنمية العربية المشتركة بهدف تسريع التنمية في الدول العربية الأقل نموا ، وتقليص الفوارق التنموية بين أجزاء الوطن العربي ، وتحقيق نمو مطرد لتحسين الدخل الفردى ، واعتبر عقد الثمانينات العقد الأول للتنمية العربية المشتركة ، وقد خصص لهذا الغرض مبلغ خمسة آلاف مليون دولار خلال السنوات العشرة القادمة ، قابلا للزيادة ، في ضوء تطور الحاجة وحسب الامكانيات (وذلك اضافة الى الموارد المالية التي توفرها الصناديق العربية القومية والقطرية القائمة) . ويهدف المشروع الى تمويل المشاريع التنموية في الدول العربية الأقل نموا ، مع اعطاء الأولوية للمشاريع الكبرى التي تساعد على تقوية العلاقات بين البلاد العربية وتحقيق التكامل الاقتصادى العربي ، فضلا عن رفع المستوى الاقتصادى والاجتماعي لشعوبها ، وقرر المؤتمر أن يكون التمويل بشكل قروض ميسّرة .

ولقد التزمت مشكورة كل من المملكة العربية السعودية والجمهورية العراقية ودولة الكويت ودولة الامارات العربية المتحدة ودولة قطر ، بتخصيص المبلغ المذكور ، مع ترك الباب مفتوحا لباقي الدول العربية الأخرى القادرة للمساهمة في هذا المشروع مستقبلا ، اداء لواجبها القومي .

ولقد أولى المؤتمر اهتماما بالغا بدور المدخرات والقدرات والموارد العربية ، وحسن توجيهها نحو مجالات الاستثمار الانمائي ، ولهذا فقد أقر المؤتمر الاتفاقية الموحدة لاستثمار رؤوس الأموال العربية في الدول العربية ، التي تمثل القناة الرئيسية لتشجيع القطاع الخاص على الاسهام العربي في تمويل مشاريع وبرامج التنمية العربية ، وعلى أساس التوازن السليم والدقيق بين مصالح أطراف العلاقة الاستثمارية .

ولضمان استمرارية العمل الاقتصادى العربي المشترك ودعمه وابعاده عن الهزات السياسية العارضة ، وتحييده وتوفير قاعدة صلبة يتحرك فوقها الاقتصاد العربي بثقة وثبات ، في ضوء المصالح العليا ، فقد أقر المؤتمر ميثاق العمل الاقتصادى القومي .

وقد أعرب المؤتمر ، عن تقديره الكبير ، للجهود الممتازة ، التي بذلتها الأمانة العامة لجامعة الدول العربية وجهازها الاقتصادى ، والمنظمات العربية المتخصصة والخبراء العرب ، في اعداد الدراسات الاقتصادية التي مكّنت المؤتمر من وضع استراتيجية العمل الاقتصادى العربي المشترك . هذا وقد قرر المؤتمر تعزيز موارد الصندوق العربي للمعونة الفنية للدول الافريقية والعربية تقديرا لدوره القومي في تقديم المساعدات الفنية للأقطار الافريقية والعربية .

وعبّر المؤتمر عن تقديره السامي وشكره الجزيل لصاحب الجلالة الملك حسين بن طلال المعظم على الجهود الكبيرة التي بذلها في ترؤسه المؤتمر ، وأشاد باعتزاز بصمود الشعب العربي في الأردن وروحه القومية العميقة والوثّابة وبالتأييد الذى ما انفكّ يبديه لتحقيق أهداف الأمة العربية في التحرير والوحدة والنصر .

وعبّر عن عميق امتنانه للحفاوة والتكريم والعناية التي تلقاها أعضاء المؤتمر ، وقوبلوا بها من جلالة الملك وحكومته وشعبه .

- - - - -